● المحاكمات المغربية وضعت النظام العميل في القفص

المتهمون يكشفون عمالة النظام وتواطئه مع اسرائيل

اصدرت محكمة مراكش احكامها على مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد ان طلب المناضلون المتهمون من حاميهم السكوت احتجاجا على سلوك ممثلي ...تيابة وشتائمه في المسرحية الهزلية التي كتب ...طوطها جهاز القمع البوليسي برئاسة الجنرال ...وفقير واسماها « مؤامرة » لقلب نظام الحكم ، ...لانصاف ، فان الجهاز الفاشي المغربي يتمتع ...تر من اي نظام رجعي عربي آخر بالقدرة على ...بك قصص المؤامرات الخيالية ، ويعتبرها ...يقة والمة ، ويبدأ بحملة من الاعتقالات وخطف ...ناضلين وزج بهم في « دار المقري » والسجن العسكري ليلاقوا ابشع صنوف التعذيب على يد زبانية اوفقير المتمرسين

ولكن المسرحيه الاخيرة انقلبت من محاكمة للمناضلين الى محاكمة للنظام الفاشي الارهابي وركائزه ، واثبت مناضلو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مرة اخرى ان الارهاب والتعذيب لا يمكن ان ينال من عزيمتهم وصمودهم .

ان وقائع المحاكمة وتحليلها تكشف عن امور خطيرة جديدة وتسلط الاضواء على امور معروفة لتزيدها وضوحا واهمها :

١ – طبيعة النظام المغربي البوليسي القمعية :

كاتباع اساليب ارهابية ، واذا كان ذلك معروفا وقد فضح من قبل اكثر من مرة ، الا ان المناضلين الاتحاديين استطاعوا للمرة الاولى ان ينتزعوا من رئيس المحكمة اقرارا بذلك ، عندما قال ردا على احد المناضلين « اننا متفقون على ان التعذيب موجود ، فلا داعي للحديث عنه » . اما التعذيب ومدى شراسته وقذارته الذي اعترف رئيس المحكمة بوجوده فقد بلغ حدا من العنف جعل المناضل محمد الحبيب الفرقاني عضو اللجنة المركزية للحزب ، يقول : « لقد كان تفكيري يراودني على الانتحار » ، وذكر انهم عصبوا عينيه لمدة اربعة اشهر ، وكبلوا يديه سبعة اشهر واجلسوه على القارورات ، وكانوا يجلدونه ثلاث مرات يوميا .. وقد اودى التعذيب بعقل عدد من المناضلين ، كما ان قسما منهم اصيب بفقدان الذاكرة .

٢ – فضح طبيعة النظام الاستغلالي وازدياد الرشوة والفساد

لقد حلل المناضلون المتعلقون ، وغالبيتهم العظمى من العمال والفلاحين واعضاء جيش التحرير الذي حارب الاستعماريين الفرنسي والاسباني ، طبيعة النظام وتردي الاحوال الاقتصادية وفساد الادارة واسلوب بيع العمال المغاربة للخارج الذين يعودون بعد ان تستنزف صحتهم مصابين بالسل ، كما ادانوا انتشار الرشوة وتكديس الاموال وتهريبها من قبل اعمدة النظام ومحاربة اصحاب المصالح الاحتكارية لذوي الافكار الوطنية والسياسية ، ومن المعلوم ان النظام المغربي يعاني من ازمة اقتصادية خانقة لم تنفع معها المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة والمانيا الغربية وفرنسا في الفترة الاخيرة . فارتفاع المعيشة وازدياد البطالة وسياسة الضرائب المطبقة واحتكار مصالح الشعب الحيوية من قبل الاسرة المالكة واعوانها جعل غالبية الشعب العظمى تحقد على النظام ، واضطر الحسن الثاني للاعلان بنفسه بعد الانقلاب الفاشل عن كل هذه الحقائق .

٣ – كشفت المحاكمة الارتباط الوثيق بين الرجعية المغربية والصهيونية

ولم يكتف جهاز المخابرات المغربية باعتقال واختطاف عدد من المناضلين الذين يعطون للقضية الفلسطينية والدعاية وجمع الاموال لها في المغرب ، بل عمد ايضا الى اعتقال عدد من المناضلين المغاربة الذين التحقوا بالعمل الفدائي وخاضوا عدة معارك مع اخوانهم الفدائيين في الارض العربية المحتلة ، وقد حاول البوليس المغربي ان يحصل على جميع المعلومات عن الفدائيين ، وقد وصف ذلك المناضل شجار عبد الرحمن امام المحكمة قائلا : « بعد اعتقالي نقلت الى المكان المجهول الذي اعتبره قصر ضيافة الاحرار ، وهو « دار المقري » وكانت الاسئلة التي تطرح علي كلها لاعطاء تفاصيل عن القواعد وعمليات الفدائيين الفلسطينيين . انني يا سيدي الرئيس عذبت بسبب القواعد والثورة الفلسطينية وما هو نوع السلاح » . وردد هذا المناضل متسائلا : « هل انا موجود امام بوليس مغربي ؟ ام امام بوليس اسرائيلي ؟ اقول ذلك لكي اريح ضميري » .

بينما ذكر المناضل احمد بن جلون الذي سلمته السلطة الفاشية الاسبانية ، امام المحكمة « وقت حرب حزيران ١٩٦٧ بلغنا ان اليهود المغاربة احتفلوا بالشامبانيا والويسكي وعلقت صور موشي دايان ، لقد ذهبت لاسبانيا للقيام بالدعاية للثورة الفلسطينية . لقد كنت اتمنى لو اسقطوني من الطائرة حتى لا اسمع ما سمعته من الشرطة بخصوص القضية الفلسطينية واشاراتهم الى وجود شبكة صهيونية بالمغرب ، وهذا شيء معروف عن طريق الصحف الاجنبية »

ان هذا يدلنا بوضوح على الدور الخطير الذي يقوم الحكم المغربي العميل لصالح الصهيونية العالمية ، ويعطينا دليلا جديدا على ارتباط الرجعية العربية بالاستعمار وحليفته الصهيونية ، كل من خلال مصالحها وتناقضها مع مصالح الجماهير العربية الكادحة وحركاتها الثورية ، واذا كانت بعض الانظمة العربية تستتر في اتصالاتها ، الا ان الحكم المغربي العميل بلغت وقاحته حدا استهان فيه بشعور الشعب العربي وطعن مقدساته .

٤ – ارتباط الحكم المغربي بالحكم الفاشي الاسباني

ضربت السلطة الاسبانية عرض الحائط بكل الاعراف الانسانية والقوانين الدولية عندما اقدمت على تسليم المناضلين : سعيد بو نعيلات واحمد بن جلون ، رغم انه لا يوجد بين البلدين اي اتفاق قضائي ، وقد اقدمت السلطة الاسبانية على تسليمهما للشرطة المغربية في مطار مدريد الدولي بعد ان اعتقلتهما لمدة تسعة ايام جرت خلالها المساومة بين نظام فرانكو ونظام الحسن الثاني ، فقد سنحت الفرصة للفاشية الاسبانية لتنتقم من المناضل سعيد بو نعيلات الذي قاد فصائل من جيش التحرير المغربي ، وحرر اجزاء من الصحراء المغربية التي تحتلها اسبانيا ، ولولا تواطؤ النظام المغربي العميل لما بقي للاسبان مكان في التراب المغربي .

ولتبرهن ايضا عن حرصها على نظام المغرب من اعدائه ، وكبادرة طيبة ، قدمت المناضلين لاوفقير بعد ان حصلت على ضمانات منه على ان لا يطالب المغرب بالاجزاء المحتلة من اراضيه من قبل الاسبان ، ولا شك ان نظام الحسن – اوفقير سيرد هذا الجميل للنظام الاسباني الفاشي الذي أدين من قبل جميع احرار العالم لتواطئه مع نظام المغرب العميل ، فاثبت من جديد ان الروابط بين الانظمة الفاشية العميلة اقوى من كل القيم الانسانية والقوانين الدولية، وان واشنطن لا تزال ممسكة باعنة صنائعها في مدريد والرباط .

٥ – موقف الانظمة التي تدعي اليسار والقوى التقدمية

ان الانظمة العربيه التي تدعي التقدمية ، تلوذ بالصمت الكامل ، ومؤامرة الصمت هذه تكشف زيف تقدميتها ، اننا نعلم تشتت هذه الانظمة وما تعانيه من اوضاع داخلية وخارجية ، ولكن هذه الانظمة هي التي وقفت بقوة الى جانب تصفية العناصر التقدمية في السودان ، ويبدو ان لعبة تصفية كل القوى التقدمية الثورية في الوطن العربي ستستمر برعاية الامبريالية الامركية وتنفيذ ادواتها في الدول التي تدعي التقدمية او الدول الرجعية سواء بسواء ..

ان المطلوب من الحركات التقدمية والثورية العربية ان تلعب دورها في فضح مهزلة « محكمة مراكش » وعمليات التصفية التي يقوم بها نظام الحسن – اوفقير ، وان تشكيل لجان خاصة مهمتها ليست التضامن بالكلام فقط ، بل ومد يد المساعدة لمناضلي المغرب المشردين تحت كل سماء ، ان من العار ان يقف الثوريون العرب موقف المتفرج على ما يجري في المغرب بينما يقف اليسار الاوروبي موقفا ايجابيا يفضح طبيعة النظام المغربي والمهازل التي يقوم بها ، ويرسل عددا من ممثليه لحضور المحاكمة – المهزلة مدينا اسلوب البطش والارهاب ، مطالبا باعطاء الحرية للمناضلين الذين يريدون كرامة الانسان المغربي وتحقيق العدالة والحرية له ، وشاهدوا الادلة التافهة التي قدمتها السلطة العميلة لادانتهم ، وهي عبارة عن بنادق صيد وبضع مسدسات ، بالاضافة الى « سلاح خطير جدا » ، كان عبارة عن قنبلة يدوية صنعت عام ١٩٢٦ !

ان اصدار الاحكام على المناضلين يدل دلالة قاطعة على ان النظام الفاشي سيستمر في سلوكه المعادي لارادة الشعب ، وان احداث الصخيرات لم تعطه الدرس الذي كان عليه ان يعيه جيدا ، هذه الاحداث التي كانت نتيجتها مزيدا من السلطة للجنرال اوفقير ولجهاز قمعه،

ولكن الى متى سيستمر اوفقير في حكمه وارهابه خاصة وان الامبريالية الامركية تعي جيدا ان عماد النظام هو الجنرال ، وقد ولى الزمن الذي كانت تعمل فيه هذه الامبريالية واعوانها من وراء الستار . ان كل المعلومات الواردة من المغرب تؤكد ان النظام في دور النهاية ، وان المغرب مقدم على حكم فاشي عسكري يقوده اوفقير واعوانه على نمط الفاشية اليونانية ..

ان نهاية النظام العميل في المغرب لن تكون على ايدي الذين حاولوا انهائه يوم الصخيرات ، لانهم جزء من النظام الكريه الذي يعاني منه شعبنا ، بل ان حقدهم منصب على طليعة الشعب المغربي الثورية التي لن تحل اشخاصا مكان آخرين ، بل نظام العدالة والحرية مكان نظام الاستغلال والعبودية والفقر والذل ، ولذلك ، يحاولون تصفية هذه الطليعة ، ولكنهم لن يستطيعوا ، فارادة الشعب وطلائعه الثورية اقوى وستبقى كلمة المناضل : « احكموا كما شئتم فالكلمة الاخيرة للتاريخ » .

● دلالات وراء اغتيال الشهيد السحيمي

[illegible]

قضايا لبنانية

● إستقالة إدّه.. مكسب جديد للكومبرادور

مرة اخرى ، ولن تكون الاخيرة بعد ، يحقق الكومبرادور نصرا جديدا ،

الاولى كانت بالغاء المرسوم ١٩٤٣ ، كما بينا في العدد السابق ،

والثانية بعد الالغاء عبر استقالة الوزير السابق هنري اده .

اما كيف تحقق هذا النصر الجديد، فسنحاول الاجابة عن ذلك فيما يلي :

ما ان الغي المرسوم رقم ١٩٤٣ حتى اجتمع مجلس الوزراء للنظر في امر توازن الموازنة على ضوء فقدان ٣٥ مليون ليرة كان مقدرا – حسب تقديرات وزير المالية – ان تدخل الخزينة . كان طبيعيا في هذا الاجتماع ان يتجه تفكير هكذا حكومة « تتمتع » بكذا عقلية الى خفض ارقام الموازنة وتعطيل بعض المشاريع وكانه ليس لديها موارد تستطيع ان تعوض بها الـ ٣٥ مليون ليرة .

لكن اية مشاريع ستعطل ؟ وموازنة اية وزارة ستخفض ؟

اتخفض موازنة الداخلية ، ووزيرها رئيس الوزراء الذي من اولى اهتماماته في الحكم اعادة « مجد » كادت اثنتا عشرة سنة ، قضاها جبهدا من السلطة ، ان تمحوه من اذهان ناخبيه ؟

ام تخفض موازنة المالية ، ووزيرها الابن المدلل الذي فشل مرسومه التاريخي فلا بد من ان يعوض معنويا ولا تمس بالتالي ، موازنة وزارته ؟

ام تخفض موازنة السياحة ، ولبنان ، لا سيما هذا العهد ، جل اهتماماته تنصب على تنشيط السياحة وزيادة دورها وثقلها في الجسم الاقتصادي ، مهما كان في ذلك مخالفة للقواعد العلمية الكفيلة ببناء اقتصاد عصري متين ؟

ام تخفض موازنة التربية، وارقامها لا تستطيع تامين التعليم لعشرات الالاف من الطلاب سنويا ، الذين لا يجدون مدارس تستقبلهم ، وكان الناس يجب ان لا يتعلموا ؟

ام تخفض موازنة الزراعة واقامها لم تزد سوى ثلاثة ملايين ليرة عن العام الماضي ، وكان الزراعة عندنا في مستوى متقدم ليست بحاجة معه الى تنشيط واهتمام ورعاية . او كان المسؤولين لا يرون الانتاج الزراعي يترك في الارض سمادا لها لانعدام اسواق التصريف من جهة ، ولان اسعاره حين يباع لا ترد تكاليفه من جهة اخرى ؟

ام تخفض موازنة الصحة ؟ ام الاقتصاد ؟ ام ..

ووقع الاختيار على وزارة الاشغال العامة لتخفيض موازنتها ، وبذلك « بروض » هنري اده المعارض للمرسوم الملغى ، ويحقق توازن الموازنة على حساب معنوياته كوزير ، ولكن ايضا على حساب مصلحة الشعب في تحقيق المشاريع العامة .

ولكن حمى الانتخابات النيابية بدات تدور بالرؤوس . وكل وزير يهمه ان يستميل الناس عن طريق رشوتها بمشاريع آنية ، واكثر ما تظهر هذه الرشوة لدى وزير الاشغال – اي وزير – بشق طريق هنا او تزفيت اخرى هناك .. او ترميمات .. او ... الخ

وهكذا لم يبلع هنري اده الموسى فاستقال ، ان لم تكن هناك اسباب اخرى وراء استقالته، وعقد مؤتمرا صحافيا كرر فيه معارضته للمرسوم الملغى ليثبت امام الحاكمين فعلا ، براءته من هذا المرسوم ، لم هاجم الدولة ، ولاول مرة يهاجمها شخص من اهل البيت ، لاصطدام سياستها المالية .. وهذه للمرة يكشفها تعارض المصالح بين ابناء الطبقة الواحدة في العهد الحالي الذي جاء بالتكنوقراطيين ليساهموا في تخطيط سياساته والاصح ليبصموا على مخططاته التي يحاول ان يضفي صفة العلمية عليها ..

ثم تمادى الوزير اده محاولا كسب ود اصحاب التقرير في شؤون الاقتصاد في هذا البلد (اصحاب الرساميل التجاريون والصناعيون والبنكيون ، على تشابك هذه الرساميل) فقال ان الحكومة تنوي تغيير النظام الاقتصادي، وتنوي الغاء قانون سرية المصارف .

وهنا تولت جريدة « النهار » – وكلنا نعرف ارتباطاتها – دعم موقف اده بالقول : « اليوم اكثر من اي يوم مضى يبدو الحكم اللبناني مدعوا الى التمسك بالمبادىء الاساسية للنظام الدستوري والجمهوري والديمقراطي البرلماني ، ولبنان اليوم هو في حاجة اكثر من لبنان الماضي الى تركيز الديمقراطية والتمسك بها وتثبيت اركانها مهما اقتضاه ذلك من جهد وعناد » .

وبديهي ان التمسك بالديمقراطية التي تعرفها « النهار » وتثبيت اركانها يعني ، على الصعيد الاقتصادي ، التمسك بالنظام الاقتصادي الحر المتميز بسيطرة الكومبرادور ، فراي « النهار » تحديث الدولة بتعميق سيطرة الكومبرادور ، ولذلك هي تود ان تقول بطريق غير مباشر ، او تحاول ان توحي ، بان هناك من يريد تغيير هذا النظام .

ومساهمة منها في النشال حملة التشكيك في بقاء النظام كما هو ، تقول المراجع العليا : ان النظام السياسي والاقتصادي الحر لن يمس . وان الدولة تحافظ على سرية المصارف ولا تسمح بالمس بها وتعتبر الموضوع غير قابل للجدل ، وان النظام المالي في لبنان يجب ان لا يمس .

هذه الحملة النشيطة من الغيرة على النظام والحرص عليه الى ماذا ستؤدي ؟ وعلى ماذا تدل ؟ وماذا يراد منها ؟

انها تدل ، اول ما تدل ، على شدة هيمنة الراسمال التجاري – المصرفي على الحكم . فهو يشكل ذلك الضاغط القوي الذي يتطلب من الدولة ، امام كل خطوة تنظيمية بسيطة ، التعهدات المتكررة والايمان المغلظة بالحفاظ على النظام الاقتصادي كما هو .

وتدل على ان الدولة تخضع لسيطرة الراسماليين – لا سيما التجار والصيارفة – وليس العكس .

وهذا التهالك على اظهار الحرص على النظام سيؤدي الى عدم فرض زيادة اية ضريبة على الاغنياء ، ومنع جباية الضريبة المباشرة (اذا كان هناك تفكير بزيادة المجبى منها) اي ان الحكم سيكون في موقف الضعيف امام الراسماليين الذين يستطيعون هز العصا في وجهه في كل حين لافهام الدولة ان من يحكم البلد ليس سياسيوها بل الراسمال التجاري المصرفي (مع تحالفه مع بقايا الاقطاع السياسي)

ولكن الصراع بين فئة من اهل النظام تريد الابقاء عليه كما هو تماما ، وفئة تريد تحديثه، يكشف امام الجماهير الشعبية ثغرات بنيانية تزيد من خلخلة جدار النظام فيصبح اذ ذاك انتصار فئة من اهله خللا جديدا يحدث في مجمل تركيبه ، مما يؤكد طبيعة هذا النظام واساسه الاقتصادي الهش .

ثورة ١٤ اكتوبر
شعلة في التراث النضالي العربي

في الرابع عشر من تشرين الاول – اكتوبر عام ١٩٦٣ ارتفع النضال العربي في اقصى الجنوب من الجزيرة الى حالة ثورية ارقى تجاوزت نضال الورق والمنشورات الذي استمر سنين ولم ينتزع للشعب حريته ولم يهزم الانجليز وقواعدهم ولم يحفر خندقا واحدا ، بل ان بعضهم من محترفي السياسة في هذا الجزء من الوطن العربي رفضوا طريق اكتوبر واعتبروه مغامرة ، واصروا على ان طريق الحرية هو طريق العمل « الديمقراطي » ، متصورين ان الاستعمار وقواه الطبقية والسياسية سوف ترحل وتستسلم لمطالب السياسيين المحترفين .

ولكن هل خضعت ثورة ١٤ اكتوبر لاراء هؤلاء وتركت القتال ؟.

كلا .

ان ثوار ردفان والضالع ، وفدائيي المدن ونضال الجماهير دفع الثورة الى الامام وفضح المتخاذلين واحرجهم وبين زيف منشوراتهم التي تدعو للتحرير لانها غير قادرة على ان تبني متراسا واحدا بوجه الانجليز ولم تستطع ان تجند رجلا واحدا لقتالهم ، لانها فارغة من اي مضمون علمي ومن اي تحليل موضوعي وبعيدة عن ملائمة حاجات الجماهير ولم ترتق الى مستوى طموحها .. ولهذا سقطت اقوالها وتعرت سياساتها واحرجت امام الجماهير فاضطرت الى المناورة والدجل ومحاولات ركوب الموجة ، لا لانها آمنت بالكفاح المسلح وبحرب التحرير ولكن لانها رات ان الثورة سائرة في طريق النصر ، وانها كل يوم تلف الآلاف الجماهير حولها وفي صفوفها، وانها اكثر جذرية من الافكار السائدة في الساحة العربية ، لهذا اتجهت للمناورة ومع ان الثورة شعرت بمناورات هذه القوى الا انها مؤمنة بالشعب وبقوى الشعب وبالتالي لا تهمها مناورات السياسيين حتى لو التفت مهمهم في جبهة واحدة ، وبالفعل قامت الجبهة الموحدة (التي تضم قيادة الثورة واداتها التي فجرتها الجبهة القومية وهؤلاء السياسيين) ، ولكن هل نجح هذا التحالف ؟

بالطبع لا ، ولذلك اتجهت الثورة لتعتمد على قواها الذاتية وامكانيات شعبها لتستمر في معركة التحرير ، وبهذه الحالة اضطرت الى طرد المناورين والدجالين مهما كلف ذلك ، من اجل بقاء الثورة وسلامة خطها الوطني الثوري .. وبالرغم من تعرضها لمختلف محاولات التخريب والحصار والتزوير راحت تحقق الانتصار تلو الانتصار ، حتى انتزعت الحرية للشعب واجلت المستعمرين الانجليز الذين استعمروا المنطقة اكثر من قرن سلبوا خيراتها واذلوا شعبها واتخذوا منها منطقة نفوذ استراتيجية لحماية مصالحهم البترولية والاحتكارية في الجزيرة والخليج والهند .

كان لانتصار ثورة ١٤ اكتوبر بقيادة الجبهة القومية في ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧ اكثر من اهمية ، ولقد كشفت الثورة اكثر من حقيقة ، لانها انهت قاعدة نفوذ امبريالية كانت تهدد حركة التحرير الوطني العربية وتعطل مسيرتها وتتآمر عليها بالاضافة الى دورها الرئيسي والاساسي الذي انتزع الحرية لشعب جنوب اليمن ، كما كشف انتصار الثورة حقيقة هامة هي عجز الاساليب النضالية التقليدية غير المرتبطة بالكفاح المسلح ضد الاستعمار وعملائه الرجعيين والاقطاعيين وانهت هذه الاساليب العاجزة كما كشفت زيف ادعاءات السياسيين التقليديين والمحترفين .

والاكثر من ذلك ، اصبحت هذه الثورة منطقة عربية من اكثر مناطق الوطن العربي تخلفا ووضعها في صميم الاحداث . ومع ان الثورة انتصرت ، الا انها لاقت صعوبات كبيرة داخلية وخارجية .

● داخليا ، بسبب سيطرة العناصر الوسطية العاجزة عن السير في طريق التغير الديمقراطي الثوري الجذري ، تعطل برامج الثورة الجذرية في الريف والجيش والمؤسسات الحكومية ، مما شجع القوى العميلة لكي تتهيأ لاجهاض الثورة وبالتالي استسلامها .

● وخارجيا ، وقفت السعودية والرجعية العربية ضد هذه الدولة الفتية من اجل محاصرتها وبالتالي اهانتها لانها بداية طريق جديد .. فاستمر التآمر داخليا وخارجيا ، ولكن هل وقف ثوار ردفان والضالع وفدائيي المدن وجماهير الثورة امام هذه الحالة الميتة للثورة ، كلا بل انطلقوا الى الجبال مرة اخرى يحرضون الفلاحين والعمال وكادحي المدن ضد الوسطية التي استلمت السلطة وضد التآمر الرجعي الذي تغذيه وتقوده السعودية ومن ورائها الامبريالية ..

وهكذا لعب هذا التحرك الثوري دورا مهما في اعادة الثورة الى طريقها الاصيل في ٢٢ يونيو – حزيران ١٩٦٩ فبدات مرحلة جديدة من النضال الثوري لا بد ان يسير به ثوار اكتوبر هو تجذير مسيرة الثورة وتجريد اسلحة اعدائها المادية والمعنوية وتعبئة الشعب وتسليحه لكي يدافع عن الثورة من تآمر اعدائها الوسطيين والرجعيين والعملاء .

فما الذي عملته الثورة في هذا المجال ؟

في الوقت الذي تدخل ثورة ١٤ اكتوبر في عامها التاسع ، بعد ان اجتازت العديد من المراحل الصعبة منذ ان بدا الكفاح المسلح وفشل التحالفات ، والحرب الاهلية ولم الاستقلال واسقاط العناصر الوسطية في ٢٢ يونيو ١٩٦٩ وحتى الآن فهي لم تتوقف لحظة واحدة عن العمل الثوري الجبار على مختلف الاصعدة الداخلية والعربية والعالمية ، ففي المجال الداخلي اتجهت الى المزيد من المشاريع الجذرية التي تهدف الى تغيير مادي ملموس في واقع الشعب وحياته اليومية وكنس اعدائه وتفتيت مراكز قواه وتجريده من اسلحته التي استخدمها في اضطهاد الشعب واستغلاله واستعباده ، وبالمقابل تقوم الثورة بالتعبئة الثورية اليومية لجماهير الشعب حتى تكون اداة ودرع الثورة الحصين ، ففي هذا المجال انجزت قوانين ثورية جذرية في مجال الاصلاح الزراعي والدستور وخطوات ثورية في القوات المسلحة حيث انهت تحويلها الى مؤسسة شعبية ثورية ومنتجة ايضا ، بدلا من مؤسسة سلاح فقط بعيدة عن الشعب ولا تفهم دورها الا من خلال البندقية وتنخر في صفوفها التناقضات الطبقية الحادة والمسلكيات البيروقراطية المعطلة لمهامها الوطنية والاجتماعية ، ولم تقف الثورة ، اما المنجزات في الثورة الزراعية والسياسية والجيش بل بنفس الخطوات الثورية الجذرية تسير الآن اعلاميا وتعليميا وصحيا وبسرعة . من اجل انجاز المزيد من الخطوات التي ، تضع الثورة يوما فيوم على طريق انجاز مهام التحرر الوطني الديمقراطي للدخول في الثورة الاشتراكية ، فالانتفاضات الثورية في الريف والسواحل والمدن مستمرة من اجل تجذير الثورة واستنهاض الجماهير ورفع كفاءتها النضالية ، وتربيتها على روح التضحية والفداء من اجل استلام مهامها بايديها مباشرة ، ودعما لهذا الخط الثوري انجزت القيادة السياسية للثورة والشعب « الجبهة القومية » تحالفا وطنيا ديمقراطيا واسعا ضم كل القوى الوطنية المخلصة للثورة .. وتسلح الشعب بفصائل الميليشيا الشعبية ، لتقوم بدور الحرس الوطني ضد المرتزقة والمرتدين والرجعيين المتآمرين وفي الساحة العربية تسهم الثورة التي تمثل الشعلة المضيئة في الوطن العربي بدور مهم في حركة التحرر الوطني الديمقراطي العربية ، من اجل رفض حالة الانحسار التي تعيشها حركة الثورة العربية ، وعالميا تقف ثورة اكتوبر مع كل قوى العصر الثورية في نضالها ضد الامبريالية ومن اجل التقدم الاجتماعي وانهاء الاستعمار والاستعباد من كافة انحاء المعمورة .

تحية لثورة ١٤ اكتوبر في ذكراها الثامنة .

ونحو المزيد من الانتصارات والنجاحات في طريق التطور الديمقراطي الجذري .

أ . أ .